حسن المدحوب

hasan.madhoob@alwasatnews.com

شدّةٌ وستزول!

□ «أريد أن أطمئن المواطنين الكرام بأنه إذا كان هذا ما تسميه شدة فهي شدة وستزول، وعبر تاريخ البحرين مر عليها مشاكل وصعوبات لكن بفضل القيادة وحكمة الناس تجاوزناها وهذه أيضاً قضية وسنتجاوزها بلا شك». وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة (25 سبتمبر / أيلول 2010).

أظن أن البحرين هذه الأيام تحتاج إلى مثل هذه التصريحات التي تطمئن الناس إلى أن ما يجري، ليس أكثر من سحابةِ صيفٍ ثقيلةٍ تمر على البحرين، وإن كنا نضع أيدينا على قلوبنا، خشيةَ ألاّ تكونَ كذلك.

نعم، ما تفضل به وزير الداخلية في كلماته تلك هو الخطاب الذي يجب أن يغطي على الأجواء المتشنجة، فيصب الماء البارد على قلوب الناس، فالكل في البلاد كان يترقب أن يسمع مثل هذه الكلمات منذ أن بدأت الأحداث تتسارع في البلاد مطلع شهر رمضان الفائت، غير أن الأمور كانت تتعقد أكثرَ مما تنفرج، وشاهدنا كيف انقلب الحالُ إلى غيرِ حالٍ في أسابيع معدوداتٍ.

بالفعل، فقد علت طيوفٌ من التشدد على صدر البحرين على مدى تاريخ شعبنا، فما زادتنا إلا يقيناً أن هذه الأرض الطيبة، وناسها الطيبون يستحقون المزيد من الإصلاح والقلوب الواسعة، وان التفكير في القبضة الأمنية أو العنف لا تزيد البلاد إلا وبالاً ومآسي، وسُنة الله في قضائه وقدره تؤكد أنه ما من شدةٍ إلا وتلاها فرجٌ ومخرج، والبحرين وأهلها ليست دون هذا القضاءِ مهما جلّت الخطوب بها وعلت وتعاظمت.

نتمنى من كلِ أفئدتنا وبصدقٍ أن ترحل هذه الغمة عن البلاد والعباد، فكل ما جرى حتى اللحظةِ لا يسر قريباً ولا بعيداً، نتمنى أن تزول هذه الشدّة عن البحرينيين وتعود المياه إلى مجاريها، فيستنشق الناس هواء الحرّيات مجدداً، ويشرب ماء الديمقراطية والتعددية، فما أشد شوقنا لهذه الأيام!

قبل 35 عاماً جربنا تكبيل الحريات بقوانين أمن الدولة، فإلى أين وصلنا؟ وقبل 15 عاماً جربنا القوّة، فما استقامت الأمور، البلاد على صغرها تعاني أزماتٍ لا يجدي معالجتها بالقبضة الأمنية، كما لا يجدي العنف مطلقاً، نحتاج إلى قلوبٍ كبيرة أكثر مما نحتاج إلى القوة، نحتاج إلى صدورٍ أوسع تؤمن بالشراكة والتعايش أكثر من إيمانها بأيِ أمرٍ آخر.

كذلك نقول، البلاد تعاني بالفعل مشاكلَ عديدة، لكن التعاطي معها يجب ألا يكون إلا بالطرق السلمية، الطريق إلى الشراكة الحقيقيةِ طريقٌ طويل، وما من زادٍ ينفع خلاله إلا النضال السلمي، وما بابٍ يغلق إلا ويفتح الله ألف بابٍ غيره، إلا أن كلَ بابٍ منه يجب أن يظل مزداناً بالسلم أولاً وأخيراً.

لا نحتاج في البحرين إلى المزيد من الأزمات، يكفينا ما عشناه وعاشه غيرنا منها على مدى العقود الماضية، اليوم، نحتاج إلى المزيد من الحريات وسيادة الأمن من خلال القانون العادل على الجميع، نحتاج إلى الاعتراف المتبادل بحق الجميع في العيش بكرامة وعزة، ولا علاجَ أنجع لما قد ينتج من مساوئَ في ديمقراطيتنا الناشئة إلا بمزيدٍ من الجرعات المنشطةِ لها.

المملكة العربية السعودية قطعت شوطاً كبيراً قياساً بعمر الأمم

الدكتور عبد المحسن بن فهد المارك

سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين

كان لبعد نظر المغفور له بإذن اللّه الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه اللّه وذكائه الأثر الأكبر نحو تعزيز ركائز الدولة في الداخل ومد علاقات حسن الجوار والصداقة إلى الدول المجاورة والصديقة

عبدالمحسن بن فهد المارك / سفير المملكة العربية السعودية لدى مملكة البحرين

□ يمثل اليوم الوطني بالنسبة للمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً وهي تحتفل بالذكرى الثمانين لتوحيد المملكة العربية. عودة للتاريخ وتحديداً العام 1351هـ الموافق 1932م، حيث استطاع مؤسس كيان المملكة العربية السعودية المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود من توحيد المملكة العربية السعودية بعد جهاد استمر لمدة 32عاماً منذ 1329هـ الموافق 1900م من اجل لم صفوف أبناء شبه الجزيرة العربية في وحدة سياسية واجتماعية وتنظيمه، بعد أن كانوا لفترة طويلة كيانات وقبائل متفرقة ومتناحرة فتأسست دولة عربية فتية تزهو بتطبيق شرع الله وتصدح بتعاليم الإسلام السمحة وقيمه الإنسانية، حريصة على التضامن العربي والإسلامي والسلم الدولي وفق رؤية سياسية واعية للمغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله، الذي استطاع أن يجعل من المملكة العربية السعودية دولة لها ثقلها العربي والإسلامي والدولي فكانت المملكة من الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة، واستمد رحمة الله من الشريعة الإسلامية منهاجاً ونبراساً له فحقق له الله ما يصبو إليه وتكاتف الناس حوله وجعل للوطن شعاراً يعتز فيه كل مسلم وهو راية التوحيد، وتحقق لهذه الأرض أمنها واستقرارها وازدهرت الحياة وسن الأنظمة والقواعد وفق دستور شرعي، يعطي كل ذي حق حقه، ولقد استطاع بحنكته أن يعطي للحكم في هذه البلاد مفهوماً جديداً للإصلاح، حيث بين للناس أنه منهم ومعهم وأنه يشاركهم همومهم وسعى لدحر الظلم ونشر العدل ووحد هذه البلاد على عقيدة صحيحة وعلى قلب واحد وشعب واحد، وترجم تلك المعاني في حياته وأخذ يبني البلاد ويجمع شمل الأمة ويوحد رأيها وكلمتها، وبعد اكتمال مقومات الوحدة وإعلان قيام المملكة العربية السعودية، وضع أسس وقواعد الدولة.

وكان لبعد نظر المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن ال سعود رحمه الله وذكائه الأثر الأكبر نحو تعزيز ركائز الدولة في الداخل ومد علاقات حسن الجوار والصداقة إلى الدول المجاورة والصديقة، ونعم شعب المملكة العربية السعودية بعد هذه الملحمة القوية التي يسودها الحب والاحترام بالتنمية ورغد العيش وأصبح ذلك التناحر وعدم استتباب الأمن والتخلف والعصبية من الماضي بعد تأسيس كيان قوي فعال قائم على العدل والأمن اللذين يعتبران داعماً رئيسياً للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واستطاع أبناؤه الكرام ملوك المملكة العربية السعودية من بعده أن يكملوا المسيرة ويجعلوا هذه الجزيرة واحات من البناء والازدهار المتواصل الذي نعيشه اليوم، مستمدين من رؤية وحكمة والدهم الكثير الكثير، حيث تعاقب على الحكم من بعده الملوك سعود، وفيصل، وخالد، وفهد – رحمهم الله – واليوم يحمل الراية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يعاضده ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز. حفظهم الله. ولأن اليوم الوطني ذكرى غالية على قلوب الجميع يحتفى فيها بالعطاء والانجاز وتمثل فرصة كبرى للتفكير في هذه المسيرة التي تحققت، ويستلهم منها العبر والدروس لهذا القائد الفذ الذي استطاع بحنكته ونافذ بصيرته وإيمانه الراسخ بالله عز وجل، أن يبني هذه الدولة الشامخة ويشيد ثوابتها النيرة التي نشهد تطورها ونتطلع لغد أفضل في سعينا الدائم إلى كل ما من شأنه رفعة الوطن في جميع المجالات للَّحاق بركب الدول المتقدمة. حيث قطعت المملكة ولله الحمد شوطاً كبيراً في سنوات قصيرة قياساً بعمر الأمم ما جعلها تحتل مركزاً مرموقاً على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والإنساني والاجتماعي من خلال المحافظة على ثوابتها كدولة إسلامية لها أهميتها العظمى كمهبط للوحي وقبلة للمسلمين ودورها المهم في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية والدولية العادلة والحرص على تعزيز مبادئ السلم والعدل والأمن في العالم، وتسعى بكل أخلاص لحل مشكلات المنطقة والقضايا الدولية بما تملكه من دور سياسي كبير في العالم العربي والإسلامي والدولي، وبما تملكه من صدقية سياسية، نظراً لتمتعها بدبلوماسية متزنة نالت احترام دولي لآرائها وبعد نظرها ومبادراتها الحكيمة ومواقفها الإنسانية النبيلة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بين المملكة ومملكة البحرين الشقيقة القائمة على الود الخالص والمحبة الصادقة بين القيادتين والشعبين، وعلى ما تلقاه السفارة من رعاية وتقدير كريمين من جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة ورئيس الوزراء الموقر صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة الدفاع صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة – حفظهم الله – ومن جميع المسئولين والجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة في مملكة البحرين الشقيقة.

كما يشرفني أن ارفع باسمي ومنسوبي سفارة خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الشقيقة أسمى عبارات التهاني والتبريكات للقيادة الرشيدة والأسرة المالكة الكريمة وللمسئولين بوزارة خارجية المملكة العربية السعودية وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والشعب السعودي الوفي النبيل، سائلين المولى عز وجل أن يديم على بلادنا نعمة الأمن والاستقرار والعطاء والرخاء تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزاء ووزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز. حفظهم الله ورعاهم..

لا نريدها فوزاً بخسارة

فرح العوض

farah.alawad@alwasatnews.com

□ لست ممن ينعقون ويصرخون بصوت عالٍ ويقولون صوتوا أو انتخبوا أو رشحوا أو اختاروا المرأة لأي منصبٍ كان وفي قلبه كل الحقد عليها، لأنني أسعى إلى الوقوف على مسافة واحدة من المرأة والرجل لأرى الصورة واضحة تماماً ثم أقرر اختيار الأكفأ في جميع المواقع.

بدأت البحرين تستعد للانتخابات التي ستصادف 23 من أكتوبر/ تشرين الأول منذ فترة طويلة، والتي أعلن عدد من النساء ترشحهن لها لتشارك أخاها الرجل في الحياة الوطنية قبل أن تكون سياسية، ولكن نجد أن عدد المترشحات لانتخابات 2010 تراجع عن العام 2006 بكثير، بعد أن ترشحت 11 من النساء – اثنتان فقط للمجالس البلدية – وفازت واحدة منهن بالتزكية لعضوية مجلس النواب.

وبذلك ضمنا وضمنت النائب السابق لطيفة القعود مقعداً نسائياً في المجلس المقبل، وهي التي ساعدها على الفوز بالتزكية خلو دائرتها الانتخابية من المرشحين.

ويبدو لي لو بقيت القعود في الدائرة الأولى من المحافظة الجنوبية في انتخابات 2006 و2010 لكان طريقها أكثر صعوبة لوجود منافسين أقوياء فيها، ولكن هل سنبقى ننتظر في كل دورة دخول امرأة بالتزكية لمجلس النواب؟ وهل نريد فوزاً بخسارة؟ أم نريد أن تصل المرشحة الكفء بالتصويت؟

إن فوز أي امرأة بالتزكية في أي منصب ربما يكون في المرة الأولى يعني الكثير للمرأة ذات الشأن قبل غيرها، ولكن إذا تكرر الأمر فذلك يعتبر مؤشراً إلى الانحراف والحاجة إلى علاجه، وأيضا يعتبر فوزاً ولكن بخسارة؛ لأنه لم يشهد أي منافسة تثبت تغير المجتمع وتفكيره تجاه المرأة.

فما المانع من الذين يحترمون المرأة في المنزل أن يجربوا احترامها تحت قبة البرلمان من خلال التصويت لها، شرط أن يكون مقتنعاً بأدائها وكفاءتها؟

إذاً، كفانا نفاقاً وترديد مقولة إن المرأة هي نصف المجتمع، والأم الحنون، والزوجة المخلصة، والصديقة والأخت، ولكن عند صناديق الاقتراع نختار الرجل الذي أسعدنا عندما وزع «عيدية» بعشرين ديناراً، أو كرم أمهاتنا في أحد المحافل قبل الانتخابات.

علاوة الغلاء

□ مع نهاية شهر ديسمبر / كانون الأول 2010، ستتوقف علاوة الغلاء بعد أن أقرت الحكومة صرفها في العام 2009، إثر ارتفاع سعر النفط وزيادة كلفة نقل المنتجات المصدرة عبر البواخر إلى الدول المستوردة، ومن ثم قررت استمرارها للعام الجاري بعد احتجاجات النواب وامتناعهم عن تمرير الموازنة العامة للدولة.

على رغم أن مبلغ علاوة الغلاء لا يتجاوز الـ 50 ديناراً، إلا أنه ساهم نوعاً ما في التخفيف عن كاهل الكثير من الأسر البحرينية محدودة الدخل التي تواجه تقلبات الحياة ومتطلباتها الكثيرة بكل صبر وجلَد، قبل أن يلتهمها طوفان الغلاء وتعقيدات المعيشة.

أعرف أسراً صنعت أحلاماً بعيدة من هذه العلاوة التي قد تكون صغيرة بالنسبة للأثرياء وميسوري الحال، ولكنها قطعاً كبيرة بالنسبة لهم كبسطاء لا تتجاوز رواتبهم 200 دينار، فهناك جمعيات يشترك فيها مجموعة من الناس بمبلغ محدد لفترة من الزمن، تدور خلالها الأموال بين المشتركين من دون أية فوائد ربوية، على أساس جمع الأموال في نهاية كل شهر منهم ومنحها لأحدهم وهكذا إلى أن تنتهي الحلقة.

وعلى هذا الأساس هناك من بنى غرفة صغيرة يأوي فيها أبنائه، وآخر سدد ديونه المتراكمة، فيما اشترى البعض أثاثاً لاستكمال متطلبات الانتقال إلى مسكن حكومي حصل عليه في الآونة الأخيرة، وكذلك الحال بالنسبة للكثيرين ممن استفادوا من علاوة الغلاء، فالجمعيات أسست لمبدأ تكافلي قائم على التعاون بين مكونات المجتمع للتخلص من سداد القروض على مدى 5 أو 6 أعوام بعوائد مضاعفة، المستفيد الوحيد منها هي المصارف.

قبل أشهر كانت الحكومة تتدارس مقترحاً لتوجيه الدعم الحكومي للسلع والمنتجات (اللحوم، الدواجن والطحين) لمستحقيه فقط الذين يمثلون الفئة البسيطة الفقيرة التي تشكل شريحة واسعة من المواطنين، إذ لوحظ أن بعض المطاعم والفنادق والمقتدرين يستفيدون من هذه المنتجات المدعومة، فيما تحرم منها الفئة المستهدفة التي لا تجد شيئاً يذكر لسد جوعها من تلك المنتجات والسلع لنفادها من السوق مبكراً.

وإذا افترضنا أن الدين العام للدولة بلغ حداً لا يمكن التهاون فيه، مما يستدعي الحد من المصروفات وتقليص سفرات الوزراء والمسئولين وحجم الوفود الرسمية إلى أدنى حد ممكن، فإن علاوة الغلاء يجب أن لا تشمل بهذا القرار على اعتبار أنها تمس مصالح المواطنين محدودي الدخل بصورة مباشرة، واستمرارها يعني استقرار الوضع المادي للأسر البحرينية التي باتت العلاوة تشكل جزءاً مهماً من حياتهم.

تأسيس صندوق لدعم الأسر الفقيرة وفق اشتراطات محددة ومعايير واضحة، قد يكون خيراً من التوقف النهائي عن صرف علاوة الغلاء، وأتوقع أن يتصدر هذا الملف البرامج الانتخابية لمرشحي المجلس النيابي، بل من المحتمل أن يكون الموضوع الأول الذي سيطرح على طاولة النقاش مع الحكومة في بداية الفصل التشريعي الثالث، ولا شك أنه سيحظى بإجماع عام من جميع الكتل، لكونه مشروعاً وطنياً بامتياز ولا يتعارض مع التوجهات السياسية أو الفكرية لأي تيار أو جمعية أو مرشح مستقل.

دور تركيا كجسر بين الشرق والغرب يجب أن يبدأ من الجذور

سيغدوم أوستن

استاذ مساعد في دائرة العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة غيدز في أزمير، والمقال ينشر بالتعاون مع «كومن غراوند»

□أوجدت تركيا نفسها أثناء سنوات الحرب الباردة في موقف اقتصادي وسياسي يسمح لها بالوقوف إلى صف الغرب، رغم أنها بدأت فوراً بعد انتهاء الحرب الباردة بمباشرة علاقات مع الدول المجاورة، بما فيها دول الشرق الأوسط.

ولكن تركيا بذلت منذ تلك الأوقات جهوداً لإثبات أهليتها لأن تلعب دور الجسر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين الثقافات المختلفة من الشرق والغرب، وكذلك الأنظمة السياسية والاجتماعية من خلال الانضمام إلى العديد من المنظمات الإقليمية، وفي الوقت نفسه ترسيخ إصلاحات محلية. وقد صوّت الشعب التركي الأسبوع الماضي لصالح استفتاء سيعمل على تعديل دستور العام 1980 الذي وضع في عهد الانقلاب، وإعادة هيكلة النظام القضائي ودعم حقوق المرأة والطفل والمصابين بإعاقات من المواطنين. وتضم التغييرات كذلك إلغاء مادة في الدستور كانت تمنع قادة الانقلاب العسكري العام 1980 من مواجهة المحاكم أو العقوبات القانونية.

تبدو تركيا من خلال إرساء قواعد هذه الإصلاحات مستعدّة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو مركز سوف يساعدها بعد ذلك على كسب ثقة السكان في الدول ذات الغالبية المسلمة وثقتهم بالاتحاد الأوروبي، بينما تتحسن كذلك علاقاتهم مع دول الجوار في الشرق الأوسط. إلا أنه رغم جهود الحكومة المحلّية والإقليمية، لم يصبح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واقعاً بعد.

في الوقت الذي هيمنت فيه نظرية العالم السياسي الأميركي صامويل هنتنغتون حول صدام الحضارات على الجدل السياسي بعد العام 2001، قام رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان ورئيس الوزراء الإسباني خوزيه لويس رودريغز ثباتيرو بإنشاء منظمة تابعة للأمم المتحدة هي «حلف الحضارات»، والتي تهدف إلى جَسر الهوة بين الثقافات المختلفة وإنشاء شبكة من الشراكات لتيسير الحوار. ولدى تركيا دور حرج بشكل خاص تلعبه في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، واتحاد التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

إلا أنه حتى تتسنى مساعدة تركيا على إدراك دورها كجسر ناجح بين الشرق والغرب، من الأساسي أن تعمل منظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا على تغيير وجهات النظر السلبية تجاه «الآخر»، وخاصة مع وجود مقاومة على المستوى العام وعلى الجانبين تجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وفي العام 2007، كشفت اليورو باروميتر، وهي سلسلة من الاستطلاعات التي أجرتها الهيئة الأوروبية أن 85 ٪ من الأوروبيين يؤمنون أن الفروقات الثقافية بين تركيا وأوروبا أكثر أهمية من أن تسمح بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. الرأي العام له أهميته إذا أخذنا بعين الاعتبار أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا والنمسا قد أعلنوا أن انضمام تركيا سوف يخضع لتصويت مواطنيها.

خفّضت هذه التطورات من حماسة الأتراك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي العام 2009، أظهر اليورو باروميتر أن أقل من 50 ٪ من السكان الأتراك ينظرون إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي على أنه أمر إيجابي. بينما أظهرت دراسة أحدث أجرتها العام 2010 مؤسسة كومبانيا دي سان باولو الإيطالية وصندوق مارشال الألماني من الولايات المتحدة أن الدعم التركي العام للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي انخفض إلى 38٪.

تُظهر هذه الاستطلاعات بوضوح أنه يوجد نقص في المعلومات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول تركيا، وفي تركيا حول الاتحاد الأوروبي. لذا هناك حاجة للعمل على وجهات نظر المواطنين، الأمر الذي يمكن عمله بالدرجة الأولى من خلال جهود المجتمع المدني.

ساعد برنامج إيرازموس لتبادل الطلاب الذي أسّسه الاتحاد الأوروبي بين الجامعات التركية والأوروبية على إزالة الإجحافات، وبرامج التعاون عبر الحدود التي تستهدف منظمات المجتمع المدني على الحدود بين تركيا واليونان وبلغاريا التي تشجع الحفاظ على التراث الثقافي المشترك. وعلى المستوى البيئي، أوجدت المشاريع التي تجمع الجماعات البيئية اليونانية والتركية بيئة صديقة لسكان كلا البلدين للعمل جنباً إلى جنب نحو هدف مشترك بإيجاد تنمية مستدامة صديقة للبيئة في منطقة بحر إيجة.

من خلال هذه الطريقة يمكن تغيير وجهات نظر المواطنين الأوروبيين تجاه تركيا وبالتالي تجاه الإسلام، الأمر الذي يمهد الطريق أمام تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبالمقابل، سوف تزيد عضوية تركيا من مصداقية الاتحاد الأوروبي في دول العالم الإسلامي. وتملك هذه التطورات المترابطة القدرة الكامنة على زيادة الاستقرار الإقليمي والاستفادة من علاقات الجوار، وهو أمر سعت إليه كل من تركيا والاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة.